الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي

" قراءة في أمننة الظاهرة "

د. سفيان بوسنان(*)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص علمي لتعامل الإتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية، باعتماده على مقاربة أمنية محضة. فانطلاقا من إدراك لطبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية التي تفرزها هذه الظاهرة على أمن الدول والمجتمعات الأوروبية على كافة المستويات، اتفقت جل الدول الأعضاء داخل الإتحاد على تجريم الهجرة غير الشرعية، معتمدة في ذلك على إجراءات وآليات قمعية بوليسية للحد من تسلل المهاجرين غير الشرعيين للأراضي الأوروبية، حيث أنتقل الإتحاد الأوروبي بإضفائه على الظاهرة طابعا أمنيا، إلى معالجتها على مستوى السياسات العليا بعد ما كانت في السابق مجرد قضية ذات صلة بالعمالة والاقتصاد تدرج في السياسات الدنيا للدول الأوروبية، وهو الأمر الذي جعلها كإحدى القضايا الأمنية الجديدة، وتحديدها كمشكلة أمنية متضمنة خطابا أمنيا جديدا تبنته النخب الأوروبية الحاكمة، بتركيزها على بروز تهديد وجودي، يمس البقاء المادي والمعنوي للمرجعية الأمنية الأوروبية، سواءً على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية، ولذلك توجب إنتهاج ترتيبات إستثنائية غايتها تأمين تلك المرجعية محل التهديد من مخاطر الظاهرة، وهو ما أصبح يطلق عليه في أدبيات الدراسات الأمنية والسياسية إصطلاحا بـ " أمننة الهجرة غير الشرعية".

Abstract

This study seeks to deal academically with how the EU treats clandestine immigration, through adopting a purley security approach, based on the European understanding of security threats posed to the security of communities and States in EU at all levels. So they agreed upon criminalizing this threat within the bloc while

(*)كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي/ جيجل / الجزائر.

using repressive tools and steps to limit illegal immigrants flow to European territories.

Accordingly, the EU gave the phenomen a security character. So it takes it from low politics level , that of employment and economic field to that of high politics, as a new security problem lying within a new security language embraced by ruling European elites, in other words EU touched on this issue as a speech act emphasizing the emergency of existential threat as it would affect both physical and moral existence of EU security reference whether at individual group, state or identity levels.

That' s why exceptional arrangements of securing that reference under threat must be pursued which turned to be named in the political and security literature as securitization of clandestine immigration.

مقدمة

تحتل الهجرة غير الشرعية مكانة مركزية داخل الإتحاد الأوروبي، إذ يلاحظ ومنذ تسعينيات القرن الماضي اهتمامًا متزايدا للأوروبيين بهذه الظاهرة، بغرض الحد من آثارها السلبية، لاسيما في ظل إعتماد الدول الأعضاء في الإتحاد لآليات أمنية تهدف بالأساس الى منع التدفقات البشرية العابرة للحدود والوافدة الى الأراضي الأوروبية من دول الجنوب، حيث أصبحت الهجرة غير القانونية من أكبر الهواجس الأمنية التي تهدد أمن وإستقرار دول ومجتمعات القارة العجوز لما تفرزه من مشكلات ومخاطر سياسية، إقتصادية، وثقافية،وإجتماعية وحتى بيئية وصحية.

وعلى هذا الأساس، فقد أصبح ينظر الى أمن دول ومجتمعات وأفراد أوروبا من زاوية إرتباطه بنمط جديد من التهديدات غير العسكرية ذات الطابع المجتمعي، ومنها الهجرة غير الشرعية، ففي ظل تعزيز السياسات الأوروبية لغلق الحدود ومنع هذا النوع من الهجرات بسبب تنامي المعاداة للمهاجر وتكريس صورة سلبية عنه، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وسيطرت الهاجس الأمني على سياسة الهجرة في دول الإستقبال الأوروبية، وفي المقابل إستمرار وتفاقم تداعيات العولمة والأزمات الإقتصادية وما ترتب عنها من أوضاع إجتماعية ومعيشية مزرية، إضافة الى التأثيرات

البليغة لتطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، كل هذا زاد من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة وتفاقمها نحو أوروبا مخلفة مآسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت ظاهرة متكررة ومتداولة تحتاج إلى سياسات وإستراتيجيات صارمة لمجابهتها.

ومع تحول قضايا الهجرة من كونها قضايا إقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية في المقام الأول في وقتنا الراهن، والإقرار بحقيقة أن أوروبا هي قارة المهاجرين لما توفره من عوامل الجذب، ومع تزايد ظاهرة كره الأجانب في المجتمعات الأوروبية بصورة جعلت الأحزاب اليمينية المعبرة عن هذا التوجه في صدارة المشهد السياسي الأوروبي الحالي، تبنى قادة الإتحاد الأوروبي مقاربة أمنية ظلت القاعدة الرئيسية في معالجة قضايا هذه الهجرة ومواجهتها بالرغم من التركيز في الشق السياسي والإقتصادي لمحاربة الظاهرة في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة، خاصة تجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط وإعتماد الدول الأعضاء داخل هذا الإتحاد على ما عرف بالاقتراب العالمي للهجرة، الذي يركز على الدخول في شراكة حقيقية مع الدول المصدرة للهجرة، وبروز ما سمي بإتفاقيات الحركة في الفكر الأوروبي الهادفة الى خلق بيئة مناسبة إقتصاديا وإجتماعيا في تلك الدول بما يقلل تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى القارة الأوروبية.

على ضوء ماسبق، فإن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول أمننة الهجرة غير الشرعية على المستوى الأوروبي، أي إضفاء الطابع الأمني على هذه الظاهرة لمعالجتها، وهو الأمر الذي حتم على الإتحاد الأوروبي رفع هذه القضية من الحالة العادية إلى الحالة الإستثنائية في سياساته الخارجية والأمنية.

وتبعا لذلك فان طبيعة هذا الموضوع تثير أكثر من إشكالية علمية، ولعل من أبرز هذه الإشكاليات نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

- كيف يتعامل الإتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية بإعتبارها قضية أمنية ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نبرزها على النحو التالي :

- ما المقصود بأمننة الهجرة غير الشرعية ؟

- ما هي التهديدات الوجودية التي تفرزها الظاهرة من منظور أوروبي؟
- ما هي السبل والآليات الأمنية المتخذة من قبل الإتحاد الأوروبي للحد والقضاء على مخاطرها وتهديداتها على المجتمعات الأوروبية ؟

للإجابة على هذه التساؤلات قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور كبرى تتمثل فيما يلي :

المحور الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية وأمننتها

أولا : ماهية الهجرة غير الشرعية

ثانيا : العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

ثالثا : النظريات والمقاربات العلمية المفسرة لأمننة الهجرة غير الشرعية

المحور الثاني : التهديدات الوجودية للهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي

أولا: المشكلات الاقتصادية

ثانيا : علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة

ثالثا : الإخلال بالهوية والثقافة الأوروبية

رابعا : الإخلال بالبناء الديمغرافي والإجتماعي

خامسا : المشاكل الصحية والبيئية

المحور الثالث : آليات التعامل الأمني للإتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية

أولا : تشكيل قوات الأورو فورس (Euro Force)

ثانيا : إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX)

ثالثا : إنشاء مراكز الاعتقال والترحيل (الطرد)

رابعا : الإتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف

الخاتمة (إستنتاجات)

المحور المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية وأمننتها

أولا : ماهية الهجرة غير الشرعية

يقصد بالهجرة عموما الإنتقال للعيش من دولة الى أخرى مع إرادة المكوث في الدولة المستقبلة لأطول فترة زمنية ممكنة، ويستثنى من ذلك الزيارات لأغراض السياحة

والعلاج من المرض ...وقد تكون الهجرة من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى قارة وتسمى بالهجرة الدولية على خلاف النزوح الذي يعرف بالهجرة الداخلية، التي ينتقل فيها الأفراد من مكان إلى أخر لكن داخل حدود الدولة ولا يترتب عليها إجراءات إدارية ووثائق إدارية كجواز السفر والتأشيرات المطلوبة في الهجرة الدولية(١). وبهذا المعنى فإن شكل هذه الهجرة يتم بموافقة دولتي المصدر والإستقبال.

كما يمكن إعتبار الهجرة الدولية فعلا فرديًا إختياريًا حرًا، يصدر بشكل إرادي ذاتي يكفله القانون الدولي، بحيث يحق لكل شخص في الرحيل عن دولته شرط أن يكون للدولة المستقبلة الحق السيادي الكامل لمنح أو عدم منح الإقامة القانونية والسماح للأفراد بالدخول إلى أراضيها من غير مواطنيها، وهكذا تصبح الهجرة ونظمها القانونية خاضعة لظروف وأوضاع كل دولة وفقا لحاجتها للوافدين، ومن ثم كانت سياسات الهجرة وقوانينها من صميم السيادة الوطنية (٢).

يستشف مما تقدم، أن حركة إنتقال البشر من دولة إلى أخرى يتم بطرق وأساليب وإجراءات متعارف عليها دوليا بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة بإختلاف دوافع الهجرة، وماعدا ذلك فإن أي حركة إنتقال لا تتقيد بهذه الأساليب تعد مخالفة للقانون الداخلي والدولي، إذ يستند هذا النوع من الهجرات على التسلل عبر الحدود البرية والبحرية للإقامة بدول أخرى بطريقة غير شرعية وبدون موافقة الدولة المهاجر منها والدولة المستقبلة(٣).

تأسيسا على ما سبق، فإن الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر دولة المصدر هي خروج المواطن من إقليمها بطريقة غير مشروعة سواء كان من المنافذ المخصصة لذلك، أو من منافذ مشروعة باستخدام طرق غير قانونية مثل تزوير وثيقة سفر، في حين تعتبر الهجرة غير الشرعية من منظور الدولة المستقبلة هي وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية سواء كان عن طريق مسلك مشروع أو غير مشروع ومهما كان غرضه طالما لم يتم ذلك بموافقة الدولة المهاجر إليها، حيث تشمل الموافقة على مدة الإقامة والترخيص للمغادرة بعد إنتهاء المدة القانونية للإقامة المحددة سلفا(٤).

ومن هنا يمكن القول، أن المقصود بالهجرة غير الشرعية هو إنتقال الأفراد للعيش من دولة إلى أخرى تسللا دون الحصول على تأشيرة أو إذن دخول مسبق أو لاحق أو تصريح بالإقامة للمكوث والعيش في الدولة المستقبلة للمهاجرين والبقاء فيها بطريقة غير قانونية (٥).

ويعرف المهاجر غير الشرعي، بأنه ذلك الأجنبي الذي يدخل دولة غير دولته بغير إذن من سلطاتها أو يمكث بها بعد إنتهاء المدة القانونية لتأشيرة دخوله، ولذلك يندرج تحت مصطلح الهجرة غير الشرعية صنفان من البشر، يتعلق الصنف الأول بالأشخاص المتسللين إلى دول الإستقبال بطرق غير قانونية، أما الصنف الثاني فهم الأشخاص الذين يصلون بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية(٦).

ثانيا : العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

تتعدد عوامل الهجرة غير الشرعية من دولة إلى أخرى، غير أن العوامل الحقيقية لهذه الظاهرة تبقى ذات صلة بالأوضاع والظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية لكل دولة على حدى، بل ترتبط حتى بالحالة السيكولوجية للشعوب والأفراد التي تدفعهم على مغادرة أوطانهم نحو الشمال، وتشكل هذه الظروف في مجملها عوامل الطرد من الجنوب نحو الشمال الجذاب(٧).

وتعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا، حيث حددت الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة في عاملين متمثلين في الإتصال وتعدد العلاقات القائمة بين دول الإرسال (الطرد)، والمستقبلة (الجذب) وقد أعتبر " بوغ" « bogue » أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بها الدول الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين أو الدول المستقبلة لهم هما متغيران يساعدان على إختبار جماعات معينة حتى تهاجر من دولة إلى أخرى.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والإضطهاد والعزلة الإجتماعية، أما عوامل الطرد القوية فتظهر في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون ذات العوامل بنائية، كالنمو السكاني السريع الذي يفرز الضغط الديمغرافي، مما يؤثر سلبا على الغذاء والموارد الطبيعية النادرة مقارنة بالعدد الضخم من السكان، ويكون دافعا للهجرة أكثر وضوحا في دول الجنوب الفقيرة، ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوة الواسعة ذات العلاقة برفاهية الشمال

على حساب الجنوب، وما تخلفه هذه الفجوة من حروب ونزاعات داخلية تشكل بدورها خطرا داهما على أمن وإستقرار المجتمعات المتخلفة.

أما عوامل الجذب، فتكمن في الزيادة الملحوظة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها لتلبية الطلب على نوعية معينة من العمالة، وهناك أيضا عامل الشيخوخة الذي يميز البنية الديمغرافية (السكانية) للدول الأوروبية الصناعية، مما يقود إلى إنكماش قوة العمل المحلية والبحث عن أعداد هائلة من اليد العاملة خارج الأسواق الداخلية الأوروبية(٨). ويمكن التفصيل أكثر في عوامل الطرد والجذب على النحو التالي :

١ – عوامل الطرد

عموما، فإن عوامل طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي متصلة بالجوانب الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، ويترتب عن تلك العوامل مجتمعة الشعور بحالة إنعدام الأمن الإنساني الذي يشمل اللاأمن الإقتصادي واللاأمن السياسي والناتج من عدة عوامل نذكر منها :

أ – العوامل السوسيو إقتصادية، التي تتمثل في البطالة وقلة فرص العمل وإنخفاض الأجور ومستويات المعيشة المتدنية والحاجة إلى العمالة في دول الإستقبال، والهوة الكبيرة بين الجنوب الفقير والشمال الغني بفضل إنعكاسات العولمة الإقتصادية، كل هذا يحدث أزمات إقتصادية ذات علاقة طردية بسوء الأوضاع الإجتماعية، التي تؤدي إلى عدم توفر السلم الإجتماعي وهو الأمر الذي يقود الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية بدافع حلم النجاح الإجتماعي والبحث على الوجاهة الإجتماعية المفقودة في أوطانهم، ومن ثم التطلع إلى تحقيق أحلامهم الذاتية ورفاهيتهم الإجتماعية(٩).

ب – العوامل السياسية، التي تعد من أبرز العوامل المساهمة في العديد من الهجرات، إذ تطغى على دول الطرد في مجملها أنظمة تسلطية منتهكة لحقوق الإنسان تنعدم فيها أساسا الديمقراطية، ويغلق فيها المجال السياسي، بحيث يشعر الأفراد بحرمان سياسي يخلق شعور عام بعدم الإستقرار السيكولوجي والإجتماعي، ومن هنا يبحث المحرومين سياسيا عن ملجأ آمن يحقق لهم كرامتهم، ويضمن حرية آرائهم، كما يعد إستشراء

الفساد السياسي بمختلف أشكاله، من أبرز العوامل التي تدفع المهاجرين غير الشرعيين على ترك أوطانهم، ففي هذا السياق قال رئيس الحكومة الإسباني السابق phlilp gonzalez: " لو كنت شابا مغاربيا لحاولت الهجرة، ولو أمسكوني لحاولت مجددا...."(١٠).

ج – العوامل الأمنية، التي تشمل الحروب الداخلية القائمة على التطهير العرقي والطائفي، بحيث تترتب عليها نزاعات سياسية مستعصية تترجم في غالب الأحيان على شكل إنقلابات عسكرية وحكومية مستمرة تقود إلى عدم الإستقرار، مما يخلق أجواء من عدم الأمان، التي تشجع أفراد دول الطرد المضطربة إلى البحث على مناطق أكثر أمنا وإستقرارا(١١).

د – العوامل البيئية والديمغرافية، فالظروف الجغرافية والمناخية أو ما يعرف بالبيئة القاسية من حيث الحراراة أوالجفاف أوالكوارث الطبيعية ، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها عوامل طبيعية تدفع سكان هذه المناطق الى الهجرة.

ومن جانب أخر تعد العوامل الديمغرافية كذلك من العوامل الطاردة نحو الشمال، فإرتفاع عدد السكان أو ما يعرف بالإنفجار الديمغرافي قد يؤثر سلبا على إنخفاض مستوى المعيشة خاصة في ظل ندرة الموارد مقارنة بنسبة السكان المرتفعة، مما يمثل عبئا ثقيلا على الإقتصاد الوطني وبروز أزمات إقتصادية وإجتماعية بسبب عدم التوازن بين السكان والثروات(١٢).

٢ – عوامل الجذب

تعتير عوامل الجذب أقل أهمية في تحليل وتفسير دوافع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا مقارنة بعوامل الطرد السالفة الذكر، كون الإنسان مجبر على ترك وطنه الأصلي بفعل الضغوطات التي يتعرض لها على كافة المستويات، بغرض البحث على حياة أفضل في بلد غير بلده، خاصة في ظل الإعتقاد السائد بأن الدولة المستقبلة (الجاذبة) تقدم إغراءات جد هامة لتحسين ظروف حياة المهاجرين.

ويمكن تحديدعوامل الجذب للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا على النحو التالي(١٣):

أ – الصورة النمطية المشرقة والإيجابية لدول أوروبا التي تتجلى في الانبهار بالنمط المعيشي للأوروبيين المرفهين إجتماعيا وإقتصاديا، والإعجاب بالنموذج السياسي

الأوروبي المنفتح القائم على الحريات وإحترام حقوق الإنسان وكل معانيه الحضارية، وتقديم الرجل الأوروبي على أنه القدوة للرقي والصدق والنزاهة، على عكس ما يسوق له من صورة سلبية وسيئة لدول وشعوب الجنوب المتهمة بالتخلف والإنحطاط في شتى المجالات.

ب – صورة نجاح المغتربين في أوروبا المقترنة بالآثار المادية البادية عليهم، وفي نوع من الإستعراض لنجاح تجاربهم، وهو ما يشكل في الواقع إغراء مادي يدفع الفئة المحرومة و يحفزها للهجرة ولو بطريقة غير قانونية.

ج – سوق العمل كعامل جذب، ففي ظل شيخوخة البنية السكانية للدول الأوروبية، وتقلص العرض نتيجة صغر حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، ناهيك عن عزوف مواطني دول الإستقبال للعمل في وظائف ومهن لا تليق في منظورهم بمكانتهم الإجتماعية، تحتاج الدول الأوروبية إلى العمالة الشابة لتعويض ذلك النقص.

ولا شك أن أبرز العوامل الرئيسية الدافعة للهجرة غير الشرعية تبقى ذات علاقة بإنخفاض المستوى الإقتصادي والإجتماعي، أو الفقر المطلق، بالإضافة إلى الخوف من الهلاك والإبادة التي تسببها الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية، فيصبح من الحتمي البحث عن مناطق جذب تتوفر فيها ظروف الحياة الرغيدة يسودها الأمن والسلام(١٤).

ثالثا : النظريات والمقاربات العلمية المفسرة لأمننة الهجرة غير الشرعية

١ – مدرسة كوبنهاغن (نظرية الأمننة)

يقصد بكلمة " الأمننة " إصطلاحا إضفاء الطابع الأمني على قضية أو مشكلة لمعالجتها، بمعنى نقلها من مستوى السياسة العادية إلى الحالة الإستثنائية(١٥). بحيث أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطور وتوسع إستخدام مفهوم الأمن الذي أصبح يشمل قضايا ذات أولوية بعد الدولة، التي لم تعد الفاعل الرئيسي والوحيد في حقل الدراسات الأمنية، بل أمتد هذا الحقل ليشمل أمن الإنسان والمجتمع(١٦).

وفي نفس السياق، تعد الإسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاجن المرجعية المعرفية لمسألة الربط بين الأمن والهجرة غير الشرعية، والتأكيد على تحول هذه الظاهرة من ظاهرة

إقتصادية يتم التعامل معها في إطار السياسات الروتينية إلى ظاهرة أمنية ينظر إليها كمصدر تهديد لهوية المجتمع، ومن ثم تصنيفها ضمن الأمن المجتمعي.

وتعتبر نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني على القضية)، من أهم النظريات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن، ويعد الأستاذ "أولي ويفر" » Olé Weaver « رائدها، إذ تقوم فرضيتها الرئيسية على تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني على ظاهرة لم تكن في السابق تشكل تهديدا، غير أنه تم لاحقا أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في أمر ما على أنه يشكل تهديدا أمنيا يستدعي إجراءات إستعجالية لإدارته وإحتوائه، ومن ثم إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون بواسطة عملية خطابية(١٧).

وفي نظر " ويفر " فإن التوجه نحو تحديد المشكلة الأمنية يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي للأمننة، هذه المشكلة نفسها تكون موضوع الأمننة، وبمعنى أخر هي القضية أو الشيئ الذي يصبح موضوع التهديد الفعلي أو المحتمل، وتحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة– دولة الجذب–، وبالتحديد من خطاب النخبة الحاكمة، وهكذا فان المشكلة أو القضية كموضوع للتهديد الوجودي وإضفاء عليها الطابع الأمني يتحدد من طرف المتواجدين في دائرة السلطة عن طريق خطاب رسمي(١٨).

و مما يزيد من حدة المشكلة وخطورتها إستعمال وتوظيف مفردات ذات دلالات قوية وبليغة عبر وسائل الاعلام، بحيث يرى " ويفر " بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النخبة الحاكمة في صياغة وتعريف وتصور للمشكلة الأمنية التي يتوجب أمننتها، غير أنها لا تتم بدون تدخل أو مشاركة المجتمع، بفضل تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل عن الأمن القومي (مرجعية أمن المجتمع بدل أمن الدولة). وكذا تبني المجتمع لمفهوم لغوي للأمن يستند على البنية الخطابية للفعل، فينظر إلى الأمن من حيث هو فعل خطابي، فتصبح قضية أمنية توظف عبر خطاب لأغراض مختلفة لم تكن من المعضلات الأمنية في السابق، التي هي نتاج سياسة القوة اللغوية والتعبيرية للفواعل الأمنية(١٩). ويوضح " ويفر" كيف تصبح مسألة إجتماعية رهانا أمنيا بسبب قوة صيغة مضمون الكلام، بحيث يتم أمننة رهانا إجتماعيا وذلك باعطائه مضمون أمنيا، وبالتالي يتم معالجته إستثنائيا وعلى غير العادة مقارنة بالرهانات الإجتماعية التي لم تكن موضوع

عملية الأمننة، وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، ولذلك فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة على أساس أنها مشكلة أمنية سوف يشرعن إستخدام وسائل إستثنائية للتعامل معها(٢٠).

ومن هنا يمكن القول، أن الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع إستعمال الإجراءات الإستثنائية، بمعنى أن القضية أو المشكلة التي يضفى عليها الطابع الأمني سوف تنتقل من مجال السياسة العادية الى عالم سياسية الطوارئ أو الإستعجالات، إذ يمكن تبرير تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسات. وفي هذا الصدد يرى " باري بوزان " » Barry «Buzan أن الإستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم في الممارسات الدستورية نحو إستعمال الأساليب التسلطية والقمعية. وهو ما يلاحظ في مسألة أمننة الهجرة غير الشرعية على مستوى دول الإتحاد الأوروبي، فبفضل الخطاب أستطاعت النخب الأوروبية رفع هذه القضية من السياسة الدنيا (العادية) إلى إعتبارها مصدر تهديد لأمن أوروبا وهوية مجتمعاتها(٢١). فكانت بداية الربط بين الهجرة والأمن، بحيث يحلل " ديدي بيغو " Didier Biguot « » هذه العلاقة بقوله : " الهجرة مشكلة أمن كبرى لأوروبا ليس فقط مجرد ملاحظة، بل قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الإجتماعي لمفهوم الهجرة وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تعالج بوسائل خاصة، فمفهوم الأمن ليس موضوعيا بل هو صورة ذاتية لواقع مهدد بحد ذاته "(٢٢).

وقد يترتب عن هذه السياسة والإجراءات الإستثنائية للتعامل ومعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ردود أفعال قد تكون عنيفة داخل المجتمع تفرز معضلات أمنية وإجتماعية، ومنه يصبح المهاجر غير الشرعي أمام سياسات إضطرارية خاضعة للأحكام الإسثنائية، وهي المسألة التي أكدتها مدرسة كوبنهاغن بفرضيتها القائمة على أن البنية الخطابية لأي فعل أمني يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية نذكرها على النحو التالي : (أ) التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع (تهديد الهجرة)، التي (ب) تتطلب تدابير إسثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد (أمن الدول الأوروبية)، الذي (ج) يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية، فمن خلال أمننة قضية

الهجرة غير الشرعية قامت الدول الأوروبية بنقلها الى السياسة العليا بإعتبارها تهديدا لأمنها، مستعملة في ذلك كل التدابير الطارئة والأمنية لمواجهتها(٢٣).

٢ – مدرسة باريس (مقاربة العين الإلكترونية)

في سياق نظرية أمننة الهجرة غير الشرعية، تبنت مدرسة باريس نظرة مختلفة عما طرحته مدرسة كوبنهاغن، بحيث أقترحت معالجة فوكولية للأمن (حسب مقاربة ميشال فوكو) بطرحه كتقنية حكومية، إضافة الى عدم تركيزها على الخطابات والكلام في التعامل مع القضايا والمعضلات الأمنية التي تعالج بواسطة الممارسات، ويصبح الأمن بناءا على هذا المنظور نمطا حكوميا يختزل في نشاطات الشرطة، وذلك بواسطة عملية المراقبة المرتبطة بشبكات مختلف المؤسسات والأجهزة الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي ظل عوامل العولمة توسع نطاق أجهزة الشرطة، خاصة تلك المعنية بمراقبة الحدود والحماية العامة إلى ماوراء الحدود(٢٤).

وقد أكد منظري هذه المدرسة على فكرة العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية لجهاز الشرطة بتنسيقه مع شبكات روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية الأخرى عبر تقنيات المراقبة أو العين الإلكترونية، التي ترتكز على مراقبة غير ملموسة، تستعمل فيها الحكومة سلطتها لردع التهديد الأمني، ومنها الهجرة غير الشرعية بطرق غير مرئية، بإستخدام الإستخبارات والجوسسة والإعتماد على وسائل الإتصال الحديثة والإستخبارات الإلكترونية، وأجهزة الإنذار المبكر التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية(٢٥).

بناءا على ما تقدم، يمكن الاقرار بأن المشكلة الأمنية وفق رؤية مدرسة باريس تختزل في ممارسات شرطية، وبشكل عام فالأمن من منظور هذه المدرسة يتلخص في المعادلة التالية :

المشكلة الأمنية (أ) عبارة عن تقنية حكومية تقوم على فعالية (ب) ممارسات الشرطة التي تستخدم (ج) تقنيات المراقبة و(د) إحتكار المعرفة (سلطة الاحصاءات) لتحديد (هـ) طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية(٢٦).

وبإسقاط هذه المقاربة على الهجرة غير الشرعية إمبريقيا، يلاحظ أن السمة الطاغية على السياسات المشتركة المنتهجة بين دول ضفتي البحر المتوسط لإحتواء ومجابهة هذه الظاهرة قد أعتمدت بشكل كبير على مراقبة تدفقات الهجرة من الجنوب (دول الطرد) نحو الشمال (دول الجذب) بإستعمال تقنيات عالية في ظل تطور وسائط الإتصال والمعلومات وتكنولجيات الجوسسة الحديثة(٢٧).

المحور الثاني : التهديدات الوجودية للهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي

تتفق أغلب دول الإتحاد الأوربي على الآثار العديدة التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مجتمعاتها، والتي تتجلى على شكل تهديدات مختلفة تمس الجوانب الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية/الهوياتية، كما أنها مصدر لإنتشار الأوبئة والأمراض المعدية على إختلافها لتفرز مشكلات بيئية وتخل بالبناء الديمغرافي وتوازنه، ولذلك يكمن إبراز أهم تهديداتها الوجودية وفق مايراه الأوروبيون أنفسهم على النحو التالي :

أولا: المشكلات الإقتصادية

على الرغم من الأهمية الإقتصادية للهجرة الى أوروبا متمثلة في حاجة هذه القارة الى اليد العاملة التي تساهم بشكل كبير في ضمان التوازن، خاصة في ظل معاناة الدول الأوروبية من إنخفاض نسب النمو الديمغرافي وشيخوخة بنية سكانها، مما يعني أن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون فرص للمستخدمين الأوروبيين وللإقتصاد الأوروبي(٢٨). ورغم إعتبارهم أهم مصدر للعمالة الرخيصة، غير أن الظاهرة تعد مشكلة أساسية وخلل في سوق العمل الأوروبية بإعتبارها منافسا قويا لليد العاملة المحلية، وذلك نتيجة إنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل، وهو ما يقود في غالب الأحيان إلى تفشي البطالة في الدول الأوروبية بسبب المهن والوظائف التي يقبلها المهاجرين ويرفضها سكانها الأصليين(٢٩).

وقد أثبتت بعض الدراسات، بأن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا قد تخل بآليات سوق العمل وتخلق عدم التوازن بين العرض والطلب بسبب كثرة العمالة المتسللة، مما يؤثر سلبا على فرص العمل والدخل في الدول الأوروبية، خاصة في تلك الدول التي تعرف ظرف إقتصادي غير جيد وتحتاج الى العمالة المؤهلة فقط، بحيث تعتبر اليد العاملة الرخيصة نقمة على إقتصادها، وتتخوف جل دول الإتحاد الأوروبي من تعميم هذه الظاهرة التي تنتج الكراهية للأجانب والعنصرية كرد فعل على تراجع الدخل وقلة فرص العمل وتبرر العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتدهور الحالة الإجتماعية للأوروبيين، الأمر الذي أدى إلى بروز خطاب متطرف تتبناه بعض الحركات السياسية والإجتماعية، مرده المشكلات الإقتصادية التي تسببه هذه الظاهرة. وفي هذا السياق يوضح الكاتب الإسباني » Juan Goytisolo « كيف منطقة " ألميريا " الإسبانية التي تعد من المناطق الأكثر إستقطابا لليد العاملة الأجنبية قد أصبحت فضاءا للعنصرية(٣٠). كما يتخوف الأوروبيين من إنعكاسات إقتصادية أخرى تتمثل في الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وإنتشار المشاريع الوهمية، وتزايد جرائم غسل الأموال(٣١).

ثانيا : علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة

للمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة بإختلاف أشكالها (الإرهاب، تجارة المخدرات، الإتجار بالبشر، الدعارة، تهريب الأسلحة ...)، فعلاقة هذه الظاهرة بمختلف الأعمال الإجرامية يشكل من منظور أوروبي خطرا على النظام والأمن العموميان في المجتمعات الأوروبية، وتعد الأخطار الأمنية من أسوأ أخطار مشكلة الهجرة، فالملاحظ أن نسبة الجريمة تزداد في وسط المهاجرين الذين يشكلون أقليات تسعى الى كسب المال بطرق غير مشروعة تصنف على أنها سلوكيات إجرامية، ومن أهم التهديدات الهجرة غير الشرعية في المجالات الأمنية نذكر بإيجاز ما يلي: (٣٢)

- إرتكاب الجرائم التي تتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع الأوروبي وتخالف الشعور العام للجماعة، وعلى هذا الأساس فإن

دول الإستقبال تنبذ كل سلوك إجرامي لضرره على مجتمعاتها، وتفرض على مرتكبيه العقوبات.

- الإنضمام لشبكة العصابات الإجرامية وتكوينها.
- تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تخلف نزاعات ومشكلات أمنية في الدول المستقبلة للمهاجرين.
- المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها، فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وإنتشارها.
- العمالة غير المشروعة تزيد من إرتكاب جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع، وترويج المخدرات، والإنخراط في شبكات المافيا، والدعارة...

ثالثا : الإخلال بالهوية والثقافة الأوروبية

يركز الخطاب الأوروبي على أن الهجرة غير الشرعية قد تفرز تهديدات على هوية وثقافة المجتمعات الأوروبية وما تتضمنه من تراجع القيم والمبادئ الأصلية لشعوبها، إذ يعبر هذا الخطاب عن هاجس أوروبي، يتمثل في الخوف من فرض العنصر غير الأوروبي قيمه وعاداته ومعتقداته على المجتمعات الأصلية، وإنخراط الأجيال الجديدة المنبثقة عن هذه الهجرات في العمل السياسي، مما ينعكس سلبا على مطالب الأوروبيين وسلوكهم الإنتخابي، ومن ثم تخوف الأوربيين من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقدون أنها قد حسمت نهائيا ولا مجال من الخوض في مسائلها من جديد، خاصة وأن المشكلة قد تزامنت مع مرور المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية حول الهوية، وفي تحييد القيم الأوروبية التي يريد الأفراد الدفاع عنها في مواجهة قيم تعتبر دخيلة على هذه المجتمعات(٣٣). ويعتقد الأوروبيون بأن البعد الثقافي / الهوياتي للهجرة غير الشرعية يتعلق بكتل بشرية تملء الفضاء الأوروبي وتصبح تطالب بحقها في الإختلاف والتنوع الثقافي الذي ينعكس في مظاهر ثقافية وحضارية مختلفة، والأكثر من ذلك أن القيم الدخيلة قد تتحرك على حساب القيم الديمقراطية المعمول بها في أوروبا وتحاول

القضاء عليها، فالاحساس بتزايد الغزو أو عودة البرابرة قد أصبح يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية (المواطنة)، بحكم التصور الأوروبي الذي يعتبر المهاجر غريب وأجنبي غير قابل للإنسجام والإندماج في الثقافة الأصلية. وقد أفادت إستطلاعات الرأي العام في هذا الشأن أن ظاهرة العداء للأجانب في إرتفاع مستمر بالدول الأوروبية، حيت يتضح أن أغلب الرأي العام الأوروبي يمقت التعددية الثقافية، التي أنتجت ثقافة موازية معزولة وهامشية تعد بؤر للتطرف وترفض التعايش مع ثقافة المجتمعات التي تمكث فيها، بل الأكثر من ذلك فإن الثقافة الدخيلة هي في عداء وتآمر مستمران على هوية وثقافة القارة العجوز (٣٤).

وعلى هذا الأساس، فقد تولد لدى النخب السياسية والاجتماعية في أوروبا وبدعم من وسائل الإعلام إحساس متزايد بخطر الغزو الثقافي والفكري، ففي أحد أعداد صحيفة « Le Figaro » الفرنسية نشر مقال بعنوان " هل سنكون فرنسيين بحلول عام ٢٠٢٥ "، مع عرض صورة لإمرأة فرنسية ترتدي الحجاب، كما يتضح هذا الشعور من خلال التوظيف السياسي للمسألة الثقافية في ظل تنامي التيارات السياسية والثقافية اليمنية المعادية للأجانب، فنرى على سبيل المثال خطاب الرئيس الفرنسي السابق " ساركوزي "، الذي ركز في إحدى حملاته الإنتخابية على الجمع بين الهجرة والهوية الفرنسية، وفور إنتخابه قرر إنشاء وزارة الهجرة بغرض السيطرة على تدفق الهجرة وحماية الهوية الفرنسية من البرابرة أو الغزاة الجدد على حد تعبيره(٣٥).

رابعا : الإخلال بالبناء الديمغرافي والإجتماعي.

يرى الأوروبيين أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعي نحو دولهم ومجتمعاتهم سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأصليين، ويفرز مشاكل أنتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي، وأصبحت بذلك تهدد إستقراره وأمنه(٣٦). ويرصد المحللون الإجتماعيون العديد من السلبيات الإجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية، فمثلا ظاهرة الزواج من الأوروبيات الظرفية والإنجاب بهذه الطريقة قد يترتب عنها جيل من الشباب غير السوي، كما أن زيادة الذكور في بلد

المهجر تثير بعض المشكلات المتمثلة في الزيادة الكبيرة للذكور/ مما يولد ميلا للعنف والإنحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي(٣٧).

خامسا : المشاكل الصحية والبيئية.

تشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا بيئيا من حيث إنتقال الأمراض المعدية بسبب عيش المهاجرين في أحياء الضواحي غير اللائقة للحياة، وقد تكون مصدر لإنتشار الأوبئة والأمراض المختلفة مثل الإيدز، الكبد الوبائي...، بالإضافة الى فقدانهم للإمكانيات اللازمة لتحمل تكاليف ونفقات العلاج ومعظمهم خارج مظلة التأمين الصحي(٣٨).

إن أهم ما يمكن ملاحظته إمبريقيا من خلال عرض أبرز التهديدات الوجودية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي شكلت تحديات أمنية على مختلف المستويات، أنها تمس الأمن الشامل وتتوافق مع ما طرحه " باري بوزان " نظريا في قطاعات الأمن الخمس، فالظاهرة تعد تهديدا سياسيا لأوروبا ذات صلة بالفساد والرشوة والتزوير، وهي تهديدا إقتصاديا بإعتبارها عنصرا طفيليا على النشاطات الشرعية للتجارة والأموال، فضلا على أنها تساهم في تفعيل الإقتصاد الموازي وغير الشرعي، كما تمثل الهجرة غير الشرعية تهديدا بيئيا وصحيا من حيث إنتقال الأمراض المعدية، وتمس الهوية والثقافة والأمن، بحكم إرتباطها بالجريمة المنظمة والتطرف (٣٩).

المحور الثالث:آليات التعامل الأمني للاتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية

أولا : تشكيل قوات الأورو فورس (Euro Force)

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى إجتماع لشبونة في ماي ١٩٩٥، حيث قررت الدول الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي بدأت وظائفها فعليا عام ١٩٩٦، وتتكون من قوة برية تعرف بـ **euro force** وأخرى بحرية تسمى بـ **euro mar force** ، والقوتان يمكنهما التدخل برا وبحرا لإعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة التي تتكون من قادة القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا، وتتمثل الوظيفة الرئيسة في حماية أمن وإستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا. وعلى إثر تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي

المشترك تبنى الإتحاد الأوروبي لاحقا فكرة قوات التدخل السريع في نوفمبر ٢٠٠٢، حيث وافقت الدول الخمسة عشر الاعضاء أنذاك على تشكيل هذه النوع من القوات، بغرض الحفاظ على الإستقرار والأمن الأوروبي، وتعد محاولات منع الهجرة غير الشرعية من أبرز الأهداف، إضافة الى مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات...(٤٠).

ثانيا : إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX)

تأسست هذه الوكالة في سياق تحول الهجرة غير الشرعية إلى معضلة أمنية في أوروبا، فقد تم إنشاء هذه الوكالة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤ بهدف رئيسي يتمثل في دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الإتحاد الأوروبي والربط المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسميا في أكتوبر ٢٠٠٥، وأسست مركزها في " وارسو"، حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود خاصة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن تطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء(٤١).

ثالثا : إنشاء مراكز الاعتقال والترحيل (الطرد)

فور إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الأوروبية وإحتجازهم بمراكز خاصة، ليتم ترحليهم الى بلدانهم الأصلية، فقد سمح القانون الذي صدر عن البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٨ بإحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وبالتزامن مع ذلك قام المجلس الأوروبي في أكتوبر ٢٠٠٨ بتبني إتفاق أوروبي خاص بالهجرة غير ملزم أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي، إذ فرض هذا الإتفاق رقابة شديدة ومكثفة بهدف جمع آسرا المهاجرين غير الشرعية، ودعا الدول الأعضاء إلى السعي لتبني أسلوب الطرد والترحيل، والدخول من جديد في إتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين، خاصة مع ليبيا وتونس(٤٢).

رابعا : الإتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعدد الأطراف.

كان إبرام إتفاقيات شراكة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وبين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، خاصة دول جنوب المتوسط، إحدى الدعامات الرئيسية لخلق علاقات تعاقدية بما يمكن دول الإتحاد الحد من هذه الظاهرة.

ففي هذا الصدد يمكن إدراج إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وبين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عرفت بمسار برشلونة عام ١٩٩٥، كون معظم مشروعات الشراكة بين هذه الأطراف ركزت على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل الى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات إحتجاز، أو عن طريق الترحيل، كما سعت هذه الجهود إلى دعم الإتفاقيات الأمنية المشتركة والثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لحكومات شمال إفريقيا، وكذلك إتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم (٤٣). ولعل خير مثال على هذا النوع من الإتفاقيات نجد الإتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام ٢٠٠٧، فبموجبها نظمت كل من الدولتين دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة موقتا من إيطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة، حيث تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع إنطلاق وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين سواء في المياه الليبية أو الدولية(٤٤). كما تم إبرام عقد إتفاقية جزائرية إيطالية، تم على إثرها ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري. وتوجد إتفاقية مغربية . إسبانية التي تعد نموذجا ناجحا في الإتفاقيات ذات العلاقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، فبموجب هذه الاتفاقية تم السماح لـ ٣٠٠٠ عامل موسمي من المغرب ولا تزيد مدة العمل تسعة أشهر، ويفضل الملتزمون من الذين سبق لهم الشغل في إسبانيا، كما أبرمت إتفاقية بين ايطاليا ومصر عام ٢٠٠٦، قام على إثرها الجانب الإيطالي

بتحمل كافة تكاليف توقيف وترحيل آلاف المهاجرين المصريين غير الشرعيين إلى دولتهم(٤٥).

الخاتمة

بعد عرضنا للمقاربة الأمنية نظريا وإمبريقيا لتعامل دول الإتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية، وإعتبار الظاهرة من منظور أوروبي تشكل تهديدا وجوديا على الأمن المجتمعي في أوروبا بأوسع قطاعاته (مفهوم الأمن الموسع أو الشامل)، توصلنا الى الإستنتاجات التالية :

- لا بمكن فهم ظاهرة أمننة الهجرة غير الشرعية على المستوى الأوروبي، إلا من خلال إستيعابنا لما طرحته مدرسة كوبنهاغن من الناحية النظرية، كإتجاه معرفي حاول ربط واقع المجتمعات الأوروبية في فترة ما بعد الحرب الباردة بالتحديات الأمنية الجديدة، بحيث ركزت مقاربة الأمننة لصاحبها " ويفير " على تحول مفهوم الأمن من أمن الدولة إلى أمن المجتمع، مستندة في تحليلها على بروز فواعل غير دولاتية توسع تهديدها ليشمل الأمن المجتمعي، لاسيما فيما تعلق بالإخلال بالهوية والثقافة الأوروبية، وهو ما وفر الأرضية الخصبة لعملية بناء خطاب أمني تبنته بعض النخب الحاكمة في أوروبا مدعمة من بعض التيارات السياسية اليمينية التي أعتبرت هجرة الأجانب على العموم ظاهرة أمنية بإمتياز، يتوجب نقلها من السياسات الدنيا إلى السياسات العليا، ولو تطلب ذلك التضحية بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فأولوية الأمن الأوروبي يقتضي رفع هذه الظاهرة إلى عالم الطوارئ الذي يتناقض عمليا مع منظومة القيم الديمقراطية والحقوقية التي يطبقها الأوروبيون في مجتمعاتهم.
- كما أعتبرت مدرسة باريس من أبرز المدارس الفكرية الأوروبية التي نظرت لأمننة الهجرة غير الشرعية أوروبيا، بعرضها لمقاربة مجادلة لافكار مدرسة كوبنهاغن، بحيث أعتبرت الأمننة ظاهرة تقنية محضة، يتم تفعيلها بتوظيف الثورة التكنولوجية الحاصلة في مجال المعلومات والإتصالات كعملية إستباقية

ووقائية لردع المهاجرين الغير شرعيين من خلال الجوسسة والرقابة الإلكترونية أو ما يطلق عليها إصطلاحًا " العين الإلكترونية "، من دون التركيز على التهديدات المجتمعية التي تفرزها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن أوروبا، معتبرة الأمننة كإجراء أوتقنية عملية، على خلاف مقاربة مدرسة كوبنهاغن التي عالجت الظاهرة بنظرة موسعة شملت علاقة الهجرة غير الشرعية بأمن المجتمع الأوروبي على كافة المستويات.

- إن التشخيص الأمني الأحادي الجانب وإعتبار الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط كمصدر تهديدات أمنية لأوروبا وفي المقابل البحث عن سبل معالجة مشتركة للهجرة غير الشرعية (ازدواجية المعايير)، أدى الى فشل السياسيات الأمنية المطروحة، خاصة فى ظل الإزدواجية التي يتعامل بها الإتحاد الأوروبي مع الهجرة الوافدة من أوروبا الشرقية في إطار الشراكة، إذ تعمل الدول الأوروبية داخل هذا الإتحاد بعد توسيع العضوية إلى دول المنطقة على تشجيع هجرة الأوربيين الشرقيين على حساب الهجرة غير الشرعية المغاربية والإفريقية، وقد ساهم التجانس الحضاري والثقافي بين الشعوب الأوروبية والشرقية على توجه الإتحاد الأوروبي نحو هذا الخيار، ويستشف من هذا علاقة واضحة بين أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية ونظرية صدام الحضارات كون الظاهرة تجلب ثقافات دونية مختلفة ترفض الإندماج بالمفهوم الغربي، نتيجة شعور المهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته، مما قد يدفعه إلى القيام بأعمال إجرامية تشكل تهديدا صريحا على أمن المجتمع الأصلي، وقد رسخت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في ذهن الأوروبي فكرة الخوف من الأجنبي القادم من الدول العربية والإسلامية إلى أوروبا، وهو ما ولد الخوف المرضي تجاه المسلمين المهاجرين بما يعرف بالإسلاموفيبا التي تعبر في الواقع عن بروز نظريات اليمين الجديدة الرافضة للتعايش مع الشعوب الغير أوروبية، لتؤكد الفكرة القائلة بصدام الحضارات، وبالنظرة العنصرية التي تميز موقف الدول

الأوروبية القائم على كراهية الأجانب والرافض للثقافات الوافدة إلى مجتمعاتها عبر الهجرة غير الشرعية.

- إن الهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب لها جذور إقتصادية وإجتماعية وسياسية، ومن ثم توجب تبني مقاربة شاملة، تتضمن كل الجوانب بما فيها المقاربة التنموية والإعتماد على سيناريو الإصلاح والتنمية والتطور في مناطق المنشأ، من خلال تفعيل مشاريع الشراكة الموجهة نحو دول الضفة الجنوبية للمتوسط المتعلقة بمشروع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار وبرنامج MEDA، مما يصنع إحتمالية حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد واردة.
- إستبدال الحلول الأمنية المطروحة في السيناريو الإتجاهي بحلول شاملة لكافة جوانب الظاهرة بدءا بالتنمية الإقتصادية يقود إلى خفض معدلات الهجرة غير الشرعية في دول الضفة الجنوبية، ومن جهة أخرى فهي تساعد على إزدهار الإقتصاد الأوروبي وتعديل الميزان الديمغرافي.
- التوجه نحو أنسنة الهجرة غير الشرعية، بإعتبار المهاجر مجرد شخص أجبرته الظروف للبحث على مكان آمن، والدعوة الى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة إيجابية والتسويق لفكرة أن الظاهرة تعد مصدر ثروة للمجتمعات الأوروبية، وليس تهديد يجب مجابهته بالقوة. (الإستراتيجية التفكيكية للخطاب المتطرف للهجرة). لاسيما في ظل توظيف الظاهرة من التيارات السياسية اليمنية الذي ولد خطابا عنصريا قد يعقد من المشكلة أكثر، ويحيدها عن المعالجة الموضوعية، بسبب طموح هذا التيار للوصول إلى السلطة وتوظيفه السياسوي لكل التحديات الأمنية الجديدة، بما فيها تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الثقافي للمجتمعات الأوروبية.
- بعد تفكيك الخطاب الأمني للهجرة غير الشرعية، يوصي بالتوجه نحو نزع الأمننة عن الظاهرة التي تعني إرجاع هذه القضية إلى السياسات الدنيا، والتعامل معها باعتبارها ظاهرة إقتصادية ذات صلة بالعمالة، تعود بالإيجاب

على الدول الأوروبية، خاصة في ظل شيخوخة البنية السكانية الأوروبية التي تحتاج الى يد عاملة شابة.

الهوامش

(١) ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقلت الأورومغاربية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ٠٣، ٢٠٠٤، ص٣٢.

(٢) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠١١-٢٠١٢، ص. ١٢-١٣.

(٣) د.غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجا، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر،العدد ٠٨، ٢٠١٢، ص٥٢.

(٤) حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر العربية : مركز الاعلام الأمني،بدون تاريخ، ص.٤.

(٥) عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط١، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص.١٠٤.

(٦) أحمد اسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى الغرب، مجلة قراءات افريقية، الجزائر، العدد ١١، مارس ٢٠١٢، ص.٦٦-٦٧.

(٧) جمال دوابي بونوة، اشكالية الهجرة غير الشرعية : دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، العدد ١٤، جامعة البويرة، ص.٢١-٢٢.

(٨) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢، ص.٢٥-٢٦.

(٩) خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص.٣٧-٣٨.

(١٠) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص.٦٣.

(١١) د. عبد اللطيف شهاب زكري، ظاهرة الهجرة الدولية : دراسة تحليلية لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الأوروبي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، بغداد، العدد ١٦، ٢٠٠٨،ص.٢٥.

(١٢) ساعد رشيد، مرجع سابق،ص.٦٧.

(١٣) خديجة بتقة، مرجع سايق،ص.١١.

(١٤) د. عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سابق،ص.١١.

(١٥) ختو فايزة، مرجع سابق،ص.١٢.

(١٦) يحياوي سهام، أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية : دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، ٢٠١٤، ص.٧٧.

(١٧) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.٢٧.

(١٨) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.٥١.

(١٩) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.٨١-٨٢.

(٢٠) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.٥٢.

(٢١) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٢٢) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.٨٤.

(٢٣) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.٥٣.

(٢٤) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.٨٨.

(٢٥) ختو فايزة، مرجع سابق، ص.٥٩-٦٠

(٢٦) نفس المرجع، ص.٦٠.

(٢٧) يحياوي سهام، مرجع سابق، ص.٨٩.

(٢٨) فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص.٨٤.

(٢٩) خديجة بتقة، مرجع سابق،ص.٥٥-٥٦.

(30) Vincent Fromentin , les conséquences économiques de l'immigration sur le marché du travail des pays d'acceuil, thése de doctorat, faculté de droit,sciences économiques et gestion,Université de Nancy02,2010,P.8.

(٣١) فايزة بركان، مرجع سابق، ص.٥٨.

(٣٢) عبد الله سعود السراني، مرجع سابق، ص. ١١٢-١١٣.

(٣٣) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.٥٥.

(٣٤) فريجة لدمية، مرجع سايق، ص.٩٠.

(٣٥) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(٣٦) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.٥٦.

(٣٧) حمدي شعبان، مرجع سابق، ص.١٠-١١.

(٣٨) خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.٥٦.

(٣٩) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص.٨٧.

(٤٠) نفس المرجع، ص.١١٣-١١٤.

(41) Leonard, « EU border security and migration into the european union : frontex and securitization through practices »,pp.232-238.

(٤٢) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة : الاشكالية الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص٣٢.

(43) External dimension of the UE 's migration policy towards common EU and rights based approach to migration ? maastrichet university, master graduate schooof governance, academy policy brief, n° 17,2013,p.2.

(٤٤) فريجة لدمية، مرجع سابق، ص.١١٨.

(٤٥) فايزة بركان، مرجع سابق،ص.ص.١٠١-١٠٢.